التنويع الاقتصادي وأثره على النمو فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٩٠ـ ٢٠١٤

طارق سليمان مسعود بغنى

الملخص:

تناولت الدراسة التنويع الاقتصادى فى الاقتصاد الليبي وأثر هذا التنويع على النمو خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ ، وقد هدفت الدراسة الى تحليل واقع ودرجة التنوع فى الاقتصاد الليبي ، واثر هذا التنوع على النمو الاقتصادى ، وقد استندت الدراسة على فرضية ان الاقتصاد الليبي اقتصاد تضعف فيه درجة التنوع الاقتصادى وهو ما انعكس سلبا على عدم استقرار النمو فى الاقتصاد الليبي ، وقد استخدمت الدراسة لتحقيق اهدافها واختبار فرضيتها المنهج التحليلي الكمي من خلال تحليل اهم المؤشرات التى تعكس درجة التنوع ، بالاضافة الى التحليل الاحصائي من خلال معامل هيرشمان لتحديد درجة التنوع الاقتصادى ،وقد خلصت الدراسة الى ضعف درجة التنوع فى الاقتصاد الليبي والتى بلغت وفقا لمعامل هيرشمان ٧٤% فى المتوسط وهو ما انعكس سلبا على عدم استقرار النمو الاقتصادى فى ليبيا وظل ارتباط النمو الاقتصادى فيه مرهونا بالتطورات الجارية فى قطاع النفط ، وقد أوصت الدراسة بضرورة اعادة النظر فى السياسات الاقتصادية التى تم نهجها ولم تحقق هدف التنوع الاقتصادى فى الاقتصاد الليبي وتفعيل دور الاستثمارات فى الاقتصاد .

Abstract:

The study examined the economic diversification of the Libyan economy and the impact of this diversification on growth during the period ١٩٩٠-2014 The study aimed to measure and analyze the degree of diversity in the Libyan economy and its impact on growth. The study was based on the hypothesis that the Libyan economy is weak, in the degree of economic diversification, which reflected negatively on the instability of growth in the Libyan economy. The researcher used to test the hypothesis of the study quantitative analytical method by analyzing the most important indicators that reflect the degree of diversity and statistical analysis through the Hirschman coefficient to determine the degree of economic diversification. The study concluded that the diversification of the Libyan economy, according to the Hirschman coefficient was 77% on average, which negatively affected the instability of economic growth in Libya. Libya's

economic growth is still dependent on developments in the oil sector. The study recommended rethinking the economic policies adopted and did not achieve the objective of economic diversification in the Libyan economy and activating the role of investments in the economy.

أولاً:المقدمة:

مما لا شك فيه أن النمو والإنتاجية المستقرين والمستدامين يشكلان اقتصاداً متيناً وقوياً مدعوماً بثقتي المستهلك والمستثمر، وفي حال تدني مستويات النمو الاقتصادي في شكل غير معقول أو ارتباطه بعوامل وقوى خارجة عن السيطرة فإن ذلك يعطي مؤشراً واضحاً على هشاشة ذلك الاقتصاد وعدم الثقة فيه ،,وبالتالى فإن تحقيق معدلات مستقرة ومستدامة من النمو الاقتصادي وعلى الأجل الطويل شرط ضروري لكافة المجتمعات لمواجهة الزيادة في معدلات النمو السكاني وهذا يتطلب توافر قاعدة انتاجية سلعيه وخدمية متنوعة لتحقيق الاستقرار والاستدامة فى النمو الاقتصادى.

١- مشكلة الدراسة:

يكتسب موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وبخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها الناجم عن اعتمادها على مورد وحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة ، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد وتتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، والذى يؤثر على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، والاقتصاد الليبي هو احد الاقتصادات الريعية القائم بالأساس على الريع النفطي ، فعماد هذا النمو هو الصادرات النفطية، حيث تساهم الصناعات الاستخراجية والمتمثلة في النفط والغاز بنسبة بلغت في المتوسط ٥٦% من الناتج المحلي الاجمالى خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤ والتساؤل الذى يطرح نفسه مامدى درجة التنوع الاقتصادى وأثرها على النمو فى الاقتصاد الليبي ؟

٢- فرضية الدراسة:

الاقتصاد الليبي اقتصاد تضعف فيه درجة التنوع الاقتصادى ويتصف بسيطرة قطاع النفط على مجريات النشاط الاقتصادى وهو ماانعكس سلبا على عدم استقرار معدل النمو الاقتصادى فيه.

٣- أهداف الدراسة:

أ- دراسة وتحليل اهم المتغيرات التى تعكس التنوع الاقتصادى فى الاقتصاد الليبي.
ب- قياس درجة التنوع فى الاقتصاد الليبي باستخدام معامل هيرشمان.
ت- تحليل العلاقة بين درجة التنوع والنمو فى الاقتصاد الليبي.

٤- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التحليل الكمي للمتغيرات التى تعكس مؤشر التنوع الاقتصادى والنمو الاقتصادى مع استخدام التحليل الاحصائي من خلال معامل هيرشمان لقياس درجة التنوع فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤.

ثانيا : مفهوم التنوع الاقتصادى وقياسه وعلاقته بالنمو:

١- مفهوم التنويع الاقتصادى

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أوقطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر، فالتنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية[i]، كما يُعرَف التنويع الاقتصادي على أنهُ"عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[ii].

هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي. يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو والتي ترى في التخصص مصدرا للنمو الاقتصادي وهو يعكس انخفاض في درجة التنوع الاقتصادي ويتمثل الاتجاه الثاني في دراسات عديدة، تبينَّ أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات[iii].

٢- مؤشر قياس التنويع الاقتصادي

يعد معامل هيرفندال- هيرشمان (Herfindahl-Hirshman) المؤشر الأكثر شيوعا حيث "يعتمد معامل هرفنددال-هيرشدمان على قياس تركيب بنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هدا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، ويأخذ معامل هيرفندال هيرشمان الصبغة التالية[iv]:

$$H = \sqrt{\sum_{J}^{N} (\frac{\overline{xi}}{x}) - \sqrt{\frac{1}{n}}} \;\Big/\; 1 - \sqrt{\frac{1}{n}}$$

حيث : ـــ معامل هيرشمان

nـــ عدد القطاعات

xiـــ ناتج القطاع

Xـــ ناتج إجمالي القطاعات

٣- علاقة التنوع بالنمو الاقتصادى

يسهم التنوع الاقتصادى من خلال توافر قاعدة انتاجية واسعة فى مختلف القطاعات الاقتصادية الى التخفيف من وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، والتي تحدث نتيجة الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير، وكذلك رفع القيمة المضافة وتعزيز صلات الترابط بين القطاعات المختلفة، كما يكون التنويع الاقتصادي وسيلة الغرض منه تحقيق أهداف أسمى ألا وهي المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الدخل القومي وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي استمرارية النمو على المدى الطويل وما لذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد .

ثالثا : قياس التنويع فى الاقتصاد الليبي:

لقياس التنويع الاقتصادى فى الاقتصاد الليبي سيتم التطرق الى أهم ثلاثة متغيرات تعكس مدى التنوع فى الاقتصاد وهى الناتج المحلى الاجمالى والصادرات والايرادات العامة وذلك على النحو التالى:-

١- قياس التنويع في الناتج المحلي الإجمالي

يعتمد تحليل التنوع في الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج مقوماً بالأسعار الثابتة ، وقد تم تجميع وتضمين كل القطاعات الخدمية في قطاع واحد هو قطاع الخدمات نظرًا لعمليات الإلغاء والضم الذي حدثت في عديد القطاعات الخدمية في الاقتصاد الليبي ، بالتالي كان من الصعب الحصول على سلسلة زمنية غير متقطعة في بعض القطاعات خلال الفترة ١٩٩٠ -٢٠١٤ ، وقد تفاوتت مساهمة القطاع النفطي والخدمي بين الارتفاع والانخفاض وهذا التفاوت متبادل بين القطاعين وهو نتيجة طبيعية لارتباط الاقتصاد الليبي بأسعار النفط ، فارتفاع أسعار النفط تنعكس على زيادة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلى الاجمالى ، في حين أن مساهمة قطاع الزراعة والصناعة لم تتغير كثيرا ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (١)، حيث نلاحظ أن قطاع الزراعة والصناعة وهما من القطاعات الرئيسية والمهمة في معظم الاقتصادات الدولية كانت مساهمتهما في الناتج المحلى ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٩٠ -٢٠٠١ نسبة ٤% في المتوسط ، في حين انخفضت إلى ٣% خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤ كمتوسط سنوي ، وإجمالا كان متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤

هو ٤% ، وللمفارقة فإن مساهمة قطاع الزراعة خلال فترة الستينيات من القرن الماضي كانت ٧٠% من الناتج المحلى وذلك قبل البدء في تصدير النفط ، مما يعكس أن قطاع النفط بقدر ماساهم في توفير الموارد المالية بقدر ماساهم سلبا في تدنى إنتاجية القطاع الزراعى، كذلك الحال لقطاع الصناعة فإن مساهمته في الناتج المحلى لم تتجاوز في المتوسط ٥% على الرغم من أهمية هذا القطاع في معظم إقتصادات الدول ، في المقابل فإن مساهمة قطاع الخدمات هو انعكاس لمساهمة أكثر من عشر قطاعات مكونة له وإذا ما وزعت نسب

شكل رقم (١)

التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الاجمالى

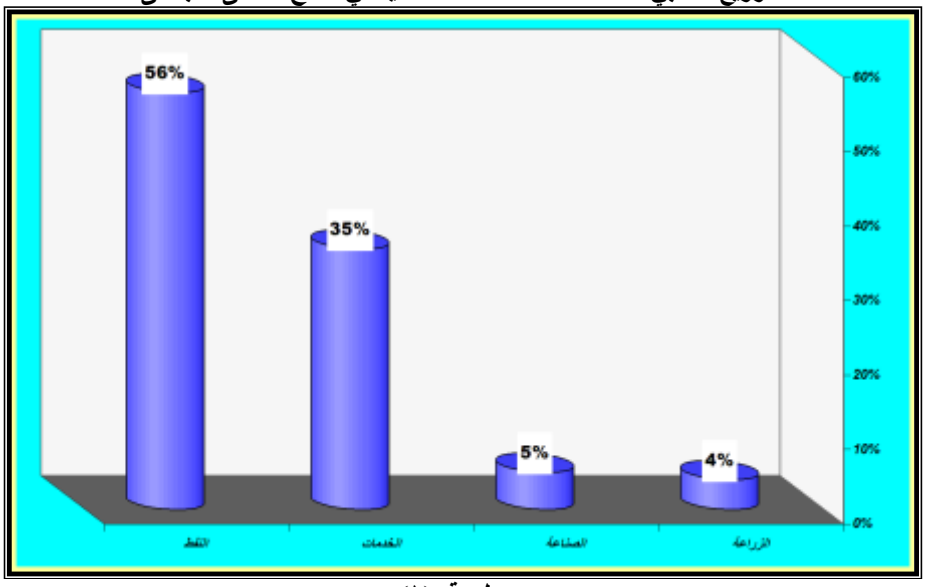

جدول رقم (١)

توزيع الناتج المحلى بالأسعار الثابتة(٢٠٠٣) بين القطاعات الاقتصادية ومعامل هيرشمان

الفترة / القطاع	الزراعة	الصناعة	الخدمات	النفط	اجمالى	معامل هيرسمان*
١٩٩٠-٢٠٠١	٤%	٥%	٢٨%	٦٣%	١٠٠%	٠.٦٣
٢٠٠٢-٢٠١٤	٣%	٥%	٤٢%	٥٠%	١٠٠%	٠.٥٣
١٩٩٠-٢٠١٤	٤%	٥%	٣٥%	٥٦%	١٠٠%	٠.٥٨

المصدر: ١- مصرف ليبيا المركزى ،النشرة الاقتصادية ،اعداد مختلفة.
٢- تم حساب معامل هيرشمان بناءا على صيغة حساب المعامل.

مساهمة قطاع الخدمات على القطاعات المكونة له فإنه لن تتجاوز نسبة مساهمة كل قطاع في المتوسط ما بين ٢-٤% ، وبالمحصلة فإن مساهمة قطاع الخدمات بلغت في المتوسط ٢٨% في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ ،وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٢% خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤، وهذا الارتفاع هو انعكاس لارتفاع أسعار النفط والذي ينعكس إيجابا على زيادة الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية بشكل عام والخدمية منها بشكل خاص خصوصا أنها تحتوى على النسبة الأكبر من حجم العمالة ، وبالتالي ينعكس ذلك على زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلى ، أما قطاع النفط وهو قطاع واحد يستحوذ على نسبة عالية من المساهمة في الناتج المحلى الاجمالى ، حيث بلغت في المتوسط خلال فترة الدراسة ٥٦% من إجمالي قيمة الناتج المحلى الاجمالى ، وإجمالا يوضح الشكل البياني رقم (١) توزيع نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ ، وهو يعكس صورة واضحة لسيطرة قطاع النفط على مجريات النشاط الاقتصادي ، هذه السيطرة لقطاع النفط تبرز من خلال أكبر نسبة مساهمة بسجلها القطاع في الناتج المحلى الاجمالى والتي يعكسها أيضا قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان حيث يوضح الجدول رقم (١) قيمة معامل هيرشمان للناتج المحلى الاجمالى والذي تم حسابه بناءا على بيانات الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٣ ، ويتضح من قيمة معامل هيرشمان أن قيمته تعتبر مرتفعة حيث كلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح كان مؤشرا على عدم التنوع في الناتج ،حيث سجلت قيمة معامل هيرشمان خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ في المتوسط قيمة ٦٣% سنويا ،هذه القيمة انخفضت إلى ٥٣% كمتوسط سنوي خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٤ ،هذا الانخفاض يمكن **تفسيره** بانعكاس ارتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية مما ينعكس إيجابا على زيادة الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية المختلفة فيزيد من مساهمتها في الناتج المحلى وبالتالي تنخفض قيمة معامل هيرشمان لتعكس تحسنا ظاهريا في التنوع الاقتصادي المؤقت للناتج المحلى الاجمالى ، و يضل هذا التنوع مرهونا بالتطورات النفطية ، والملاحظ أن اكبر قيمة سجلها المؤشر والتي تعكس ضعفا للتنوع كانت عام ١٩٩١حيث سجل المؤشر قيمة ٦٨%، وبشكل عام فإن قيمة المؤشر سجلت تحسنا للتنوع خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ .

مما سبق يمكن **الوصول** إلى نتيجة مفادها أن التنوع في القطاعات المكونة للناتج المحلى الاجمالى ضعيف وهو ما يجعل معدلات النمو في قيمة الناتج المحلى الاجمالى مرتبطة بأحادية القطاع في قيادة النمو الاقتصادي ، وان هدف تحقيق التنوع الاقتصادي لم يتحقق رغم جعله هدفا في كل الخطط التنموية السابقة ، وبالتالي إنعكس ضعف التنوع الاقتصادي سلبا على زيادة التقلبات في نمو الناتج المحلى لاعتماد النمو بشكل رئيسي على التطورات الحاصلة في نمو ناتج قطاع النفط المرتبط بالتطورات العالمية لأسعار النفط.

٢- قياس التنويع في الصادرات

يأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصادات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي ، فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهماً وملحوظاً بقدرما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية ، وبالتالي فإن التنوع في صادرات الدول النفطية هو دليل نجاح في استثمار العوائد النفطية في خلق قاعدة إنتاجية تصديرية.

يعتمد تحليل الصادرات الليبية على تحليل البنية السلعية للصادرات الإجمالية لمعرفة أهم مكونات الصادرات ومساهمة كل مكون في إجمالي الصادرات وتحديد الأهمية النسبية لكل مكون ومن ثم قياس درجة التنوع في الصادرات من خلال مؤشر هيرشمان للتنوع.

يمكن تقسيم الصادرات الليبية إلى نوعين من الصادرات من حيث النوع وهى الصادرات النفطية وهى تمثل الأهمية والنسبة الأكبر من إجمالي الصادرات ، أما النوع الثاني من الصادرات فيتمثل في الصادرات المتنوعة والتي تتمثل في مواد خام غير صالحة للأكل وتشمل الجلود وألياف النسيج وخامات المعادن وفضلات المعادن ، بالإضافة إلى المواد الكيماوية ومنتجاتها ، كما يدخل ضمن الصادرات المتنوعة المعاد تصديره من أدوات وأجهزة كهربائية وآلات ومعدات ووسائل نقل ، وإجمالا فإن الصادرات المتنوعة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات ولا يمكن مقارنتها بالصادرات النفطية ، ويوضح الجدول رقم (٢) متوسط نسبة اجمالى الصادرات النفطية وغير النفطية ، ويتضح من خلال الجدول أن الصادرات النفطية شكلت في المتوسط خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٤ نسبة ٩٥% سنويا من إجمالي الصادرات الكلية ، في حين أن بقية الصادرات المتنوعة لم نسبة ٩٥% سنويا من إجمالي الصادرات الكلية ، في حين أن بقية الصادرات المتنوعة لم تتجاوز في المتوسط نسبة ٥% سنويا ، إلا أنه يجب ملاحظة أن الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠٠١ والتي شهدت انخفاضا في أسعار النفط العالمية انعكست سلبا على انخفاض قيمة الصادرات النفطية وإيجابا على الصادرات المتنوعة لتزداد مساهمتها في إجمالي الصادرات إلى نسبة ٨% كمتوسط سنوي ، ولا يمكن اعتبار أن هذا التحسن هو نتيجة لزيادة لزيادة الصادرات المتنوعة وإنما هو نتيجة لتراجع نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى نسبة ٩٢% كمتوسط سنوي، بالمقابل فقد شهدت الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤ زيادة كبيرة وملحوظة في

جدول رقم (٢)

التطور في مساهمة أنواع الصادرات ومعامل هيرشمان للتنوع (مليون دينار)

السنة	اجمالى الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية
١٩٩٠	٣٢١٥	3035	١٨٠	0.94	0.05
١٩٩١	٣٠١١	2843	١٦٨	0.94	0.05
1992	٢٨٩٠	2635	٢٥٥	0.91	0.08
1993	٢٦١٩	2328	٢٩١	0.88	0.11
1994	٢٦٨٢	2289	٣٩٣	0.85	0.14
1995	٣١٠٤	2681	٤٢٣	0.86	0.13
1996	٣٤٧٩	3279	٢٠٠	0.94	0.05
1997	٣٧٧٨	3480	٢٩٨	0.92	0.07
1998	٢٤٤٩	2276	١٧٣	0.92	0.07
1999	٣٣٤٧	3129	٢١٨	0.93	0.06
2000	٦١٦٠	5930	٢٣٠	0.96	0.03
2001	٦٧٢٠	6464	٢٥٦	0.96	0.03
2002	١٠٥٢١	10288	٢٣٣	0.97	0.02
2003	16483	15857	٦٢٦	0.96	0.03
2004	27928	26788	١١٤٠	0.95	0.04
2005	37792	36613	١١٧٩	0.96	0.03
2006	51453	50166	١٢٨٧	0.97	0.02
2007	61726	60253	١٤٧٣	0.97	0.02
2008	77027	75243	١٧٨٤	0.97	0.02
2009	46319	44626	١٦٩٣	0.96	0.03
2010	61659	59850	١٨٠٩	0.97	0.02
2011	23253	22785	٤٦٧	0.97	0.02
2012	76893	75355	١٥٣٨	0.98	0.02
2013	58443	56445	١٩٩٨	0.97	0.03
2014	24511	22591	١٩٢٠	0.92	0.07

ملخص الجدول

البيان	١٩٩٠-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠١٤	١٩٩٠-٢٠١٤
متوسط نسبة الصادرات النفطية	%٩٢	%٩٧	%٩٥
متوسط الصادرات غير النفطية	%٨	%٣	%٥
معامل هيرشمان لاجمالى الصادرات	٠.٧٥	٠.٩٠	٠.٨٣

المصدر:مصرف ليبيا المركزى ، ميزان المدفوعات، اعداد مختلفة.

نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالى الصادرات حيث بلغت في المتوسط نسبة

٩٧% سنويا من إجمالي الصادرات ولينعكس ذلك سلبا على مساهمة الصادرات المتنوعة الأخرى لتصل نسبة مساهمتا إلى ٣% في المتوسط سنويا ، هذا الانخفاض ليس إنخفاضا في قيمة الصادرات المتنوعة بقدر ما هو انخفاض بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية ، وهذا الاستحواذ على إجمالي الصادرات الليبية من قبل الصادرات النفطية إنعكس أيضا على ارتفاع قيمة معامل هيرفندال - هيرشمان كما هو موضح بالجدول رقم (٢) ، حيث أن قيمة معامل هيرشمان تعكس أن حجم التنوع ضعيف جدا في الصادرات الليبية ، فارتفاع قيمة المؤشر واقترابه من الواحد الصحيح تعكس ضعف التنوع في اجمالى الصادرات ، حيث سجل معامل هيرشمان نسبة ٨٣% كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ ، إلا إن الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ والتي سجلت إنخفاضا في قيمة الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط سجل فيها مؤشر هيرشمان متوسط نسبة ٧٥% ، في حين سجل المؤشر متوسط نسبة ٩٠% سنويا خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤ وهى الفترة التي شهدت ارتفاع في قيمة الصادرات النفطية انعكس على ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الليبية .

مما سبق يتضح أن التنوع يكاد ينعدم في الصادرات الليبية ويتركز في سلعة النفط وهو ما جعل الاقتصاد الليبي عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط ، وعدم وجود البدائل التي تقلل من أثر هذه الصدمات الخارجية ، ويتضح الفشل جليا في تحقيق التنوع الاقتصادي في الصادرات الليبية وهو نتيجة حتمية لعدم التنوع في القطاعات الإنتاجية ، وتركز الإنتاج في قطاع النفط وتدنى مستوى الإنتاجية في القطاعات الأخرى وبالتالي انعكس عدم التنوع في الصادرات سلبا على استقرار النمو الاقتصادي.

٣-قياس التنويع في الإيرادات العامة

للإيرادات الحكومية دورًا مهمًا في بيان تنويع القاعدة الاقتصادية ، ففي ليبيا تعتمد الحكومة بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، كما يعتمد حجم الإنفاق الحكومي الذي يعد محرك النشاط الاقتصادي على الإيرادات النفطية التي ترتبط بأسعار النفط العالمية مما يجعل وضعية الموازنة العامة مرتبطة ارتباطا وثيقا بحجم الإيرادات النفطية ، وبالتالي فإن الإنفاق العام يتعرض لتقلبات التوسع والانكماش والذي ينعكس في النهاية على معدل النمو الاقتصادي خصوصا النمو في القطاعات غير النفطية باعتبار الاتفاق العام أداة التنمية في الاقتصاد الليبي.

من خلال الجدول رقم (٣) يمكن توضيح مصادر الإيرادات العامة في الموازنة العامة للاقتصاد الليبي ، ونسبة وأهمية كل مصدر ، ومن ثم تحديد درجة التنوع في الإيرادات العامة ، حيث يلاحظ أن أهمية الضرائب تقل في تمويل الإيرادات العامة حيث لم تتجاوز في المتوسط نسبة ٨% خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ ، والتي سجلت معدل نمو بلغ في المتوسط ١٠% لنفس الفترة ،مع العلم أن الضرائب في الأدبيات الاقتصادية تعكس

في ارتفاع قيمها مؤشرا على ارتفاع وثيرة النشاط الاقتصادي وتنوعه ومدى أهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، في المقابل كانت الرسوم الجمركية أقل تأثيرًا في تمويل الإيرادات العامة من الضرائب ، حيث لم تتجاوز نسبة تمويلها للإيرادات العامة في المتوسط نسبة ٦% سنويا ، في حين كان متوسط معدل نمو الرسوم الجمركية أيضا ٦% سنويا ، فيما ساهمت الإيرادات المتنوعة بنسبة ١١% في المتوسط السنوي من إجمالي الإيرادات العامة خلال نفس الفترة ، وقد سجلت الفترة التي شهدت انخفاضا في أسعار النفط مساهمة أكبر للإيرادات المتنوعة في تمويل الإيرادات العامة مقارنة بالفترة التي شهدت ارتفاعاً في أسعار النفط ، فقد سجلت الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ نسبة ١٣% في المتوسط السنوي، أما الفترة الزمنية

جدول رقم (٣)

نسبة مساهمة أنواع الإيرادات ونموها من اجمالى الإيرادات العامة

البيان	١٩٩٠-٢٠١٤	١٩٩٠-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠١٤
نسبة مساهمة إيرادات الضرائب	%٨	%٠.٣٧	%٤
معدل نمو إيرادات الضرائب	%١٠	%٧	%١٢
نسبة مساهمة الرسوم الجمركية	%٦	%٠.٣	%٢
معدل نمو الرسوم الجمركية	%٠.٦	%٣.٧	%٨.٧
نسبة مساهمة الإيرادات المتنوعة		%١٣	%٦
معدل نمو الإيرادات المتنوعة	%٦٨	%٦٤	%٧١
نسبة مساهمة الإيرادات النفطية	%٧٦	%٦٧	%٨٩
معدل نمو الإيرادات النفطية	%٣٥	%٢٢	%٤٩
معامل هيرشمان للإيرادات	%٨٠	%٧٠	%٩٢

المصدر :-١- مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية ،الربع الرابع ٢٠١٤

٢- معامل هيرشمان تم اعداد بناء على بيانات الجدول التفصيلية

٢٠٠٢- ٢٠١٤ فكانت نسبة المساهمة فيها ٦% في المتوسط السنوي ويعود ذلك إلى انخفاض وارتفاع الإيرادات النفطية وهى الممول الأكبر والذي ينعكس على ارتفاع وانخفاض نسب المكونات الأخرى للإيرادات العامة ، وقد سجلت الإيرادات المتنوعة معدل النمو الأكبر والذي بلغ ٦٨% كمتوسط سنوي للفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ .

أما الإيرادات النفطية فتعتبر الممول الأكبر للإيرادات العامة حيث شكلت في المتوسط ٧٦% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، وانخفضت هذه النسبة خلال فترة انخفاض أسعار النفط ١٩٩٠-٢٠٠٢) لتصل إلى ٦٧% سنويا، في المقابل ارتفعت هذه النسبة إلى ٨٩% خلال فترة ارتفاع أسعار النفط (٢٠٠٣-٢٠١٤) ، وسجلت معدل نمو بلغ في المتوسط ٣٥% سنويا، هذه السيطرة للإيرادات النفطية عكست عدم التنوع في الإيرادات العامة وهو ما أكدته قيمة مؤشر هيرفندال- هيرشمان لقياس التنوع في الإيرادات العامة، حيث سجل مؤشر التنوع قيمة مرتفعة وهى تعكس عدم

التنوع في متغير الإيرادات العامة ، حيث سجل المؤشر متوسط قيمة ٨٠% سنويا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ ، أي أن الإيرادات شبة متركزة في جانب واحد وهو جانب الإيرادات النفطية.

أن الإيرادات العامة المكونة للموازنة العامة عكست هي أيضا أن التنوع الاقتصادي ضعيف جداً في الاقتصاد الليبي ، ولعل ضعف إيرادات الضرائب يعكس حقيقة الوضع الاقتصادي، فالضرائب هي انعكاس لدرجة وثيرة النشاط الاقتصادي ، وبما إن الاقتصاد الليبي شهد سيطرة القطاع العام وغياب القطاع الخاص لسنوات طويلة وهو ما انعكس سلبا على وثيرة النشاط الاقتصادي وعلى حصيلة الضرائب في تكوين مصادر الإيرادات العامة ، والنتيجة أن عدم التنوع في مصادر الإيرادات العامة انعكس سلبا على النمو في الاقتصاد الليبي ، حيث ظل الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري يتأثر بالتقلبات والتغيرات التي تحدث في حصيلة الإيرادات النفطية ، وقد تأثرت القطاعات الاقتصادية غير النفطية بشكل كبير بالتقلبات في الإنفاق العام المعتمد على الإيرادات النفطية بشكل شبه كلى .

رابعا: التنويع الاقتصادى وعلاقته بالنمو فى الاقتصاد الليبي:

توضح المؤشرات الإحصائية لبيانات الناتج المحلى بالأسعار الجارية والحقيقية وفقا للجدول رقم (٤) معدلات نمو الناتج الحقيقي والجاري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، حيث نمى الناتج المحلى بالأسعار الجارية بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ١٥% ، في حين بلغ معدل النمو للناتج المحلى بالأسعار الثابتة ٥% كمتوسط سنوي، ومن خلال التطور التاريخي للسلسلة الزمنية للناتج المحلى بالأسعار الجارية والثابتة يمكن تقسيم تطور أداء الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية والثابتة إلى مرحلتين زمنيتين تختلفان في خصائصهما وذلك على النحو التالي :-

١- **الفترة الزمنية ١٩٩٠ -٢٠٠٠**: شهدت هذه الفترة نمو محدوداً حيث لم يتجاوز معدل النمو في الناتج الحقيقي معدل ٢% سنويا ، وكان نصيب الفرد من الناتج حوالي ٥٠٠٠ دينار في المتوسط السنوي ،في حين كان متوسط نمو الناتج المحلى بالأسعار الجارية ٩% سنويا ، ونصيب الفرد في المتوسط من الناتج ٢٥٠٠ دينار سنويا ، هده الفترة عموما شهدت انخفاضاً في أسعار النفط انعكست مباشرة على مساهمة القطاع النفطي في الناتج والذي يعتبر المحدد الرئيسي لنمو الناتج المحلى الاجمالى في الاقتصاد الليبي ، وقد إنعكس ذلك على تقلب مستويات الإنفاق العام الذي يعتبر أداة التنمية في الاقتصاد الليبي في ظل غياب الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي في غير قطاع النفط ، كما انتهجت الدولة خلال هذه الفترة سياسة تقييد الواردات في ظل انخفاض الايردات النفطية الممول الرئيسي للواردات ، وما صاحب ذلك من ارتفاع معدلات التضخم ، وظهور السوق الموازية للعملات ،إلى جانب الظروف السياسية والتي انعكست سلباً على الاقتصاد من خلال العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن

عام ١٩٩٤ وعُلّقت عام ٢٠٠٣ ، وإجمالا فان العقدين الأخيرين من القرن الماضي شهدا انخفاضا في مستويات أسعار النفط انعكست أثارها على تدنى نمو الناتج المحلى لقطاع النفط ، وهو ما انعكس على ضعف نمو الناتج المحلى الاجمالى .

٢- **الفترة الزمنية ٢٠٠١ -٢٠١٤**: شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى نتيجة للارتفاع في أسعار النفط وهو ما انعكس مباشرة على ارتفاع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلى الاجمالى، بالإضافة لارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى بسبب الارتفاع في الإنفاق على هذه القطاعات الاقتصادية ، حيث حقق الناتج المحلى بالأسعار الجارية معدل نمو بلغ في المتوسط ٢٠% سنويا ، كما يشار إلى أن هذا الارتفاع في متوسط معدل النمو ساهمت فيه سنة ٢٠١٢ بعد التراجع في نمو الناتج عام ٢٠١١ بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد ، حيث انخفض الناتج المحلى في عام ٢٠١١ إلى مستويات قياسية ثم عاد للارتفاع في عام ٢٠١٢ بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد وعودة الإنتاج النفطي إلى مستوي مليون برميل ،وهو ما جعل معدل النمو بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ يصل إلى ٩٧% ، **وهذا ما يؤكد** أن النمو في الاقتصاد الليبي هو نمو مؤقت ولا يعبر عن واقع الاقتصاد الليبي ، وتفرضه عوامل خارجة عن سيطرة السلطات المحلية ، بالمقابل حقق الناتج المحلى الاجمالى الحقيقي معدل نمو بلغ في المتوسط ٧% سنويا ، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقي لنفس الفترة في المتوسط حوالي ٨.٠٠٠ دينار سنويا ، أما نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية فكان في المتوسط ١١.٠٠٠ دينار سنويا.

جدول رقم (٤)

معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية والثابتة (٢٠٠٣)

الفترة	نمو الناتج بالاسعار الجارية	نمو الناتج بالأسعار التابته	متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية	متوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة
١٩٩٠-٢٠٠٠	٩%	٢%	٢٥٠٠	٥٠٠٠
٢٠٠١-٢٠١٤	٢٠%	٧%	١١٠٠٠	٨٠٠٠
١٩٩٠-٢٠١٤	١٥%	٥%	٦٧٥٠	٦٥٠٠

المصدر:مصرف ليبيا المركزى، النشرة الاقتصادية،اعداد مختلفة.

من خلال ماتم تناوله فيما سبق يتضح ضعف التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وتركز واضح وظاهر في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والصادرات والإيرادات العامة لصالح القطاع النفطي ، وهو ما انعكس سلبا على زيادة التقلبات وعدم الاستقرار في النمو الاقتصادي ، حيث ظل النمو الاقتصادي مرهونا بتطورات القطاع النفطي دون غيره من القطاعات الأخرى في ظل ضعف إنتاجيتها ، بل أصبحت بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى عبئاً على الاقتصاد الليبي كقطاع الزراعة والذي سجل معدلات نمو سالبة ،ولعل الإحداث السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد بدءاً من عام ٢٠١١ والتي

تفاقمت خصوصا في أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و ٢٠١٦، أوضحت لكل ذي لب أن ما آل إليه الاقتصاد الليبي في وقتنا الحاضر هو نتيجة حتمية لفشل استراتيجيات التنمية التي تم نهجها بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي رغم توافر الموارد المالية التي حققتها العوائد النفطية ، وأن ما حصل من توقف للصادرات النفطية في هذه السنوات إنعكس سلبا على كل المتغيرات الاقتصادية دون استثناء وهو نتاج لهذا الفشل الكبير في تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي ، ولولا الاحتياطيات المتراكمة من السنوات الماضية والتي تم سحب جزء كبيرا منها لانهار الاقتصاد الليبي بأسرع مما نتصور، وهذا الانهيار لازال قيد التحقيق إن لم يتدارك أهل السياسة قبل الاقتصاد أن الاقتصاد الليبي اقتصاد هش وضعيف قائم على مورد النفط الذي يعتبر شريان الحياة للأمة الليبية ، وعليه فربما يكون لهذه الإحداث عبرة في المستقبل لبناء اقتصاد قائم على قاعدة إنتاجية متنوعة تستطيع مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية ، وان تكون العوائد النفطية وسيلة للوصول إلى الأهداف التنموية وليست غاية في حد ذاتها.

خامسا: النتائج والتوصيات

١ ـ النتائج

أ- تخلص الدراسة إلى أن مورد النفط جعل من الاقتصاد الليبي اقتصادا ريعيا يعتمد في حركة نشاطه الاقتصادي على الإيرادات المتأتية من بيع النفط ، وارتبط معدل النمو في الاقتصاد الليبي ارتباطا وثيقا بالنمو في الناتج المحلى الاجمالى لقطاع النفط ، وظل النمو في الاقتصاد الليبي نموا مؤقتا ومتقلبا وخاضعا لعوامل خارجية خارجة عن سيطرة السلطات المحلية .

ب- إستحواذ قطاع النفط على مجريات النشاط الاقتصادي هو انعكاس لضعف التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ،حيث تتركز قيم الناتج والصادرات والإيرادات العامة في قطاع واحد هو قطاع النفط ، وهو ما إنعكس سلبا على جعل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي مرهونا بالتطورات النفطية

٢ ـ التوصيات

أ- لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام في الاقتصاد الليبي مستقبلا لابد من إعادة النظر في تغيير هيكلية الاقتصاد الليبي التي تعتمد على قطاع أحادى الجانب في تسيير حركة النشاط الاقتصادي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي وعدم جعل الاقتصاد الليبي مرهونا بتقلبات وصدمات أسعار وإنتاج النفط ، خصوصا أن هناك مقومات موجودة لتنويع القاعدة الإنتاجية لو وجد من يدعمها ،فموقع ومساحة ليبيا الجغرافية يجعل منها مركزا للتجارة بين أفريقيا وأوربا ، بالإضافة إلى مقومات صناعة السياحة والخدمات والتي بإمكان عوائد النفط أن ترسخ قواعدها على المدى الطويل من خلال وضع البرامج التنموية المكفولة بدراسات الجدوى الاقتصادية للنهوض بالواقع الإنتاجي والخدمي إلى المستوى الذي يؤمن مستوى من القدرة على المنافسة الدولية ،

ودورا هاما في توفير جزء كبير من الطلب المحلى على السلع والخدمات.

ب- التنويع في صناعة النفط التي تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية وذلك من خلال عدم التركيز على تصدير النفط الخام وإهمال الجانب الأكثر أهمية وهو تصنيع النفط الخام والاختلاف كبير بين الأمرين فتصنيع البترول الخام لا يعني التكرير والتوزيع وإنما هو أوسع مدلولا فيعني صناعات لا تعد ولا تحصى تكفل الترابط والتشابك بين القطاع النفطي والقطاع الصناعي ، ويواكب ذلك تدرجاً في عملية الانفتاح التجاري والمالي وعدم التسرع فيهما ، فواقع الاقتصاد الليبي الهش لن يساهم فيه الانفتاح التجاري والمالي بآثار إيجابية في ظل قاعدة إنتاجية ضعيفة ونظام مالي تقليدي وعدم القدرة على المنافسة الدولية ،ومناخ استثماري غير ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وبالتالي فإن الأمر يتطلب التدرج في إتخاد خطوات الانفتاح بحيث تكون مواكبة لتنويع القاعدة الإنتاجية ، وتفعيل كفاءة السوق المالي ، ودعم القطاع الخاص ، و تقليل القيود التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف التجارية في تمويل الاستثمارات المحلية ، ومحاربة الفساد الإداري والمال .

سادسا: المراجع

[i]- المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دوليةوعربية،الكويت،منشور على الموقع http://www.arab-api.org /

[ii] - ناجى بن حسن، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع ،العدد٥، ٢٠٠٨

[iii]- ممدوح عوض الخطيب ، التنويع و النمو في االقتصاد السعودي ، المؤتمر الاول لكليات إدارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،الرياض ، الموافق ١٦-١٧/فبراير ٢٠١٤

[iv] - احمد الكواز ،مبررات الضرائب ، المعهد العربي للتخطيط،، منشور على الموقع http://www.arab-api.org

٥- مصرف ليبيا المركزى ،ميزان المدفوعات، اعداد مختلفة.

٦- مصرف ليبيا المركزى، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة.